

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: السعودية

كلمات مفتاحية: حركة نسائية، حركة نسوية، المجتمع المدني المستبد،
الحراك المدني في السعودية

حالات تتناول دور المجتمع المدني السعودي في قضايا تتعلق بحقوق النساء

| سهام الدريسي |

خلفية السياق السعودي

للقانون الصادر في العام ٢٠١٥، تبرز مصادر تمويل محلية عديدة مثل رسومات العضوية وعوائد نشاط الجمعية والزكاة والأوقاف والإعانات الحكومية وصندوق دعم الجمعيات. من هنا، ليس من الصعب الاستنتاج أن مظاهر التحول المدني والتحديث السياسي وبعض المبادرات التشريعية لإصلاح قانون الجمعيات، لا تنفي وجود مجموعة من العوامل المعيقة لعمل المجتمع المدني الرسمي وغير الرسمي، مثل التعطيل البيروقراطي وغياب الكفاءات والتضييق الحكومي على أجناس العمل وضعف الوعي بأهمية العمل الحقوقي والتطوعي.

لا شك أن سياسات التضييق التي تنتهجها الدولة في التعاطي مع مختلف قضايا عدم المساواة الجندرية، تجد لها صدى في قنوات الإعلام المحلية أو التابعة لها، بحيث تتغير المواقف وتراوح بين دعم النشطاء المؤيدين لقيادة المرأة للسيارة ورفع ولاية الأمر ومناهضة التعنيف ضدها، أو التهجم عليهم، تبعاً لتوجهات الفاعلين داخل دوائر السلطة. في المقابل، تحظى مجموعات الحراك النسوي الحقوقي بدعم من عدد كبير من الصحف والقنوات الإعلامية الأجنبية العربية والغربية، بالإضافة إلى مواقع الإعلام الجديد. أما الإعلام التابع للقيادة السعودية فتتغير مواقفه وفق حالة التناقض بين صناع القرار، إذ يتم أحياناً الترويج للحراك النسوي باعتباره تنمّة لمساعي التحديث والإصلاح، وفي أحيان أخرى، تنظم حملات مضادة ضد الناشطات ويتهمن بالخيانة والعمالة لصالح السفارات الأجنبية.^١

تستعرض هذه الخلفية، بإيجاز، السياسات العامة للحدّ من ظاهرة العنف الجندري، خصوصاً أن حالات عدم المساواة بين الجنسين والتعسف الممنهج ضد المرأة يتقاطع مع أوجه متعدّدة لعدم المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفية. في الواقع،

تباينت خصائص تركيبة الحراك النسوي الحقوقي في المملكة العربية السعودية بعد العام ٢٠١١، لا سيّما لנاحية المطالب والاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة فضلاً عن فعاليتها إنجازاتها، لكنها تشابهت في طبيعتها غير المؤسسية، إذ كانت غالبية مجموعات الحراك منضوية ضمن المجتمع المدني غير الرسمي. وفي سياق التغيرات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية بعد العام ٢٠١١، تطوّرت الحركة النسائية في المملكة العربية السعودية تدريجياً وتحوّلت إلى نموذج نسوي محتك وملهم لمن يبحث عن المساواة في الحقوق والعدالة بين الجنسين في ظل الأنظمة القمعية والسلطوية. في الواقع، تنشط غالبية المجموعات النسوية والمدافعة عن قضايا حقوق المرأة من خارج المؤسسات، وخصوصاً في المجال الافتراضي على مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من غياب الطابع المؤسسي الجمعي عن أشكال تنظيم المجموعات النسوية الحقوقية، إلا أن اعتمادها على الحملات الجذورية واهتمامها بقضايا الحياة اليومية للمرأة السعودية مثل التنقل والمحرم، دفع الحراك النسوي السعودي إلى تجاوز للحدود الوطنية والانفتاح على التجارب المقارنة والاتفاقيات الدولية (CEDAW وبرامج الأمم المتحدة لمناهضة العنف).

في هذا السياق، تتصدّى بعض مجموعات الحراك النسوي لواقع التضييق السياسي والاجتماعي عبر نشر أفكارها من خارج المملكة السعودية وبتنظيم ذاتي (مع بعض الاستثناءات)، مستغلة الانفتاح الإعلامي الدولي على نشاطاتها وعملياتها مواقع التواصل الاجتماعي. والجدير ذكره أن المبادرات الداعمة لحقوق المرأة ضمن جمعيات المجتمع المدني السعودي تحظى بالتمويل الحكومي وتخضع لرقابتها (مثل أداريا وماليا وغيرها)، مع العلم أن العمل الجمعياتي نفسه، لا يزال يؤدي مهامه في فلك المجتمع الأهلي الخيري، وإنما بأشكال تطويرية غير مكتملة نحو المجتمع المدني.^٢ لذلك، ووفقاً

^١ ship-System ONLINE.pdf

^٢ How Saudi Arabia uses Women's Rights, ٢٩ ١٩ Nermin Allam, March ٢٠١٩, reforms against Women's Rights and Reform, Monkey Cage, Washington Post

https://www.washingtonpost.com/politics/2019/03/29/womens-rights-activists-released-bail-saudi-arabia/?utm_term=.93ac14bed7b0

^١ Saudi Women's Online Activism : One year, ١٩ October ٢٠١٩, Nora Doajji of the 'I Am My Own Guardian' Campaign, The Arab Gulf States Institute in Washington

https://agsi.org/wp-content/uploads/2017/10/Doajji_Saudi-Guardian-

يعدّ حضور المرأة في منطقة الخليج ضعيفاً في المناصب العليا السياسية والاقتصادية، وهي ظاهرة متأصلة وتعكس ممارسات التمييز المستمرّ ضدّ المرأة، بدءاً من قانون الأسرة الذي يحكم قضايا الزواج وحضانة الأطفال والطلاق والميراث، وصولاً إلى الفضاء العام والمشاركة الاقتصادية والسياسية (Seikaly & al, 2014).



تستمدّ ركائز الشرعية السياسية في المملكة العربية السعودية من المنظومة الدينية والمقوّمات الاجتماعية المحافظة، الممثلة في عملية صنع القرار من خلال النخب الدينية والقوى القبلية المتحالفة والمنسجمة مع خيارات النظام الملكي الحاكم. ويتميّز النظام السياسي للمملكة العربية السعودية بوجود تحالف تاريخي وأيديولوجي بين عائلة آل سعود الحاكمة والحركة الدينية الوهابية، ما عزز المعطى الديني (أي التطبيق الصارم للشرعية) وقوة تأثيره في الدوائر السياسية وخيارات السياسة العامة. ومن هنا، ارتبط الحراك الاحتجاجي بمختلف أشكاله بعدم الرضا عن التحالف النفعي القائم بين السياسة والدين، لا سيّما أن الوضع العام في المملكة العربية السعودية بعد العام ١٩٦٠ تميّز بمأسسة التركيبة الاجتماعية المبنية على القبلية والتكتلات العشائرية، وتغلّغت فيها الأيدولوجيا الوهابية التي شكّلت حاجزاً آخر أمام إحداث لحظات ثورية أو تغييرات راديكالية لصالح قضايا المرأة.

تشكّل معضلة «ولاية الأمر» (المحرم) نوعاً من الوعي المغلوط، ولكنه مستساغ اجتماعياً ومطبّق مؤسّساتياً لدى بعض الفئات دون غيرها، بمعنى أن المعطى القبلي ليس العائق الوحيد أمام إحداث تغيير جذري لصالح حقوق المرأة، بل تبرز أيضاً ممارسات الاضطهاد والاستبعاد التي تمثّل البعد الثالث للهيمنة داخل المجتمع السعودي.

إلى ذلك، تجعل الطبيعة السياسية والاجتماعية للمملكة السعودية نطاقات الهيمنة منقسمة بشكل هرمي متماثل على مستوى الميكانزمات، ومن المهم الاعتراف أن السلطة تنفرد بالنفوذ المطلّق، أمّا النخبة الدينية والقبلية فتتمتع بمستوى ثاني للقوة والسطوة، في حين منحت العامة فسحة لتطبيق الممارسات السلطوية نفسها ضدّ المرأة في سياقات اقتصادية تميّزت بالطفرة النفطية ومأسسة الدولة الريفية.

وبالتالي، فإن مبادرات الضغط المجتمعي لكسر قوالب التعسّف الجندي تحتاج عقوداً لتعبئة الشارع السعودي المستفيد نوعاً ما من مزايا ولاية الأمر، خصوصاً في ظلّ وجود أشكال مختلفة من الهيمنة وعدم المساواة العمودية والأفقية واستبطان الثقافة الشعبية وتوافقها مع فكرة السيطرة الكلية على المرأة وإرتهان إرادتها.

لذلك، إن الانتقال من عدم المساواة إلى العدالة الجندرية في النموذج السعودي، يستلزم تكاتف جميع القوى النافذة مع الحراك النسوي والحقوقى الحاصل، ولا سيّما على مواقع التواصل الاجتماعي، لتوليد مواقف بديلة عن هذا الوعي المغلوط حول الحدود البنوية لتكوين الهوية الجندرية داخل العائلة والمجموعة والقبيلة والدوائر الحكومية والمدارس والسلطة المركزية.

والجدير ذكره أن التوجّه العام لاقتصاد ما بعد النفط يساهم حالياً في تسريع السياسات العامة الداعمة لتحرير المرأة والمراهنة على مروية مشاركتها في سوق العمل على الاقتصاد السعودي من جهة وسياسات التقشف من جهة أخرى. من المهمّ معرفة أن التحالفات الوثيقة بين السلطة المركزية والقوى الاجتماعية المحافظة الدينية والقبلية، لا تسمح غالباً باعتماد قوانين تقدّمية لصالح المرأة، فوجود القوة السياسية والاقتصادية لدى هذه الأقلية «الذكورية» يجعل السياسات العامة، وبصورة حاسمة، تركز تهميش وإقصاء العنصر النسائي.

إلى ذلك، تنقسم مجموعات الحراك إلى: أولاً، نسوية إسلامية تسعى لتطويع الإرادة السياسية، وتراهن على القيادة الحاكمة لإحداث مسارات تحوّل تقاطع ضمنها مقوّمات الهوية الإسلامية مثل القوامة والعدل والإنصاف، والقيم الحديثة والمعاصرة مثل الانخراط الفعّال في الاقتصاد والسياسة والاستقلالية والمساواة أمام القضاء. ثانياً، النسوية الليبرالية التي ترفض النموذج القائم على الحكم البطريكي وتطالب بإحداث تغييرات جذرية ضامنة لحقوق المرأة وفق المعايير الدولية، من خلال تكتيكات فرض وجودها والاعتدال عليه لتغيير العقلية الاجتماعية الإقصائية وكسر الحواجز التشريعية، وتتحرك هذه المجموعات وتتخالف مع باقي الناشطين الحقوقيين للدفع نحو المزيد من التحديث على الرغم من الواقع المحتوم في ظلّ غياب حرية التعبير والرقابة على العمل المدني.

من جهة أخرى، وفي ظلّ المناخ الجيوسياسي الحالي، وتوجّه المملكة العربية السعودية نحو القومية والدفاع عن الخيارات الوطنية إقليمياً، يتمّ توظيف حقوق المرأة من قبل صنّاع القرار كورقة لإرضاء القوى المحافظة في الداخل السعودي عبر رفض مطالب «رفع ولاية الأمر كلياً»، فيما يتمّ استقطاب مجموعات الحراك عبر وعود بإحداث تغيير راديكالي بدءاً من تمكين المرأة من قيادة السيارة وصولاً إلى إجراءات أكثر جذرية، وقد أدّت قدرة مجموعات الحراك وقوّتها في التواصل على مواقع التواصل الاجتماعي والوصول إلى فئات واسعة من المجتمع السعودي وبناء علاقات تعاطف في الخارج، في وضع السلطة السعودية في دائرة التحالفات المضطربة وغير المضمونة مع القوى المحافظة، خصوصاً أن سياسات اضطهاد المرأة تُصاغ للحفاظ على الشرعية السياسية والدينية، وباتت عبارة عن مقاربة أيديولوجية تركز نوعاً من التمييز العنصري بين الجنسين على الرغم من ديناميات التغيير الحاصلة في الخفاء.

نموذج حالة

إلغاء منع قيادة المرأة للسيارة خلفية القضية

تطوّرت أنشطة مكوّنات المجتمع المدني السعودي وتعرّزت تحرّكاتهما على مواقع التواصل الاجتماعي، بوصفها قوّة تغيير وتصادم مع منظومة الأعراف التعسّفية والتشريعات التمييزية ضدّ المرأة ومع صيغ الهيمنة الذكورية المتمثلة بالسلطتين السياسية والدينية. وأتى قرار منع المرأة من القيادة بمثابة فرصة لكسر القوالب المؤسّساتية للهيمنة الذكورية، وإظهار الحضور المؤثّر لمجموعات الحراك غير الرسمي على مواقع التواصل الاجتماعي وقدرته على دفع السلطة نحو إحداث بعض التغيّرات الصغيرة والرمزية في مجال الحقوق والحريات.

لطالما اعتُبر رفع المنع القانوني عن قيادة المرأة للسيارة من أبرز مشاغل الحراك الحقوقي والمجتمعي في السعودية خلال السنوات الأخيرة. ومن السهل الاستنتاج أن منع قيادة المرأة يشكل امتداداً للعنف الرمزي الذي تمارسه مؤسّسات الدولة لتكريس المقولات الإقصائية والتعسّفية للمنظومة الذكورية، وعرقلة مشاركة المرأة في الحياة العامّة في ظل الاقتصاد الريعي.

في حين، يؤدّي المرسوم الملكي الذي يقضي بمنح المرأة السعودية حق قيادة السيارة، إلى إعادة هيكلة علاقات القوّة ومراجعة النظام الاجتماعي والسياسي للمملكة العربية السعودية، خصوصاً أن غالبية الانتقادات تستنكر حملات الاعتقالات بحق الناشطات الحقوقيات وهشاشة سياسات الإصلاح التي تطل فقط مجالات الترفيه والثقافة.^٤

الجدول الزمني للمشكلة

فرض حظر غير رسمي على قيادة المرأة للسيارة في المملكة العربية السعودية منذ العام ١٩٩٠، وبات هذا الإجراء سياسة رسمية للدولة بعد أن أصدر المفتي، وهو أعلى سلطة دينية في البلاد، فتوى تحرّم قيادة المرأة بحجّة حمايتها من «الفوضى الاجتماعية»، التي قد تنتج عن حرّية التنقل والسفر من دون محرّم. وهو ما يعني أن أبسط حقوق الإنسان الطبيعية في «التنقل» أو الرفاه الشخصي، أصبحت رهينة اعتبارات أيديولوجية دينية محافظة، وعلاقات هيمنة متفاوتة ضمن السياق السياسي والاجتماعي السعودي.

عادة، تعتبر قضايا المرأة أداة لبسط القوّة لدى المجموعات المسيطرة، وتعميق واقع التمييز ضدّ النساء، وإستراتيجية لإعادة الترميم، وبات تشكّل هاجساً لدى سلطة تتخوّف من بوادر التحرّر النسوي المتأثّر بالتجربة الكويتية، والحراك الحقوقي في بداية التسعينيات والمتغيّرات السياسية الناجمة عن حرب الخليج، ما دفع إلى مأسسة واقع الحرمان والاضطهاد الجندي عبر تحالف بين السلطتين السياسية والدينية المتشدّدة، يقوم على إحياء شعارات المشروع الوطني المتمثّل ب«الدولة التقية» لحماية الأخلاق الحميدة ووحدة النسيج المجتمعي... وفي هذا السياق، تأسست منظومة الدولة الوطنية السعودية وفقاً لقواعد جنديّة صارمة مبنية على صورة المرأة «المتديّنة المحتشمة» وسلوكياتها الاجتماعية وأشكال حضورها، باعتبارها علامات فاصلة بين الدولة التقية والأنظمة غير ملتزمة بالأخلاقيات الدينية لناعية اللباس والمحرّم...^٥ وقد تحمّلت النساء السعوديات، ولا سيّما من الطبقات غير المترفة، عبء الظهور كنسخة مناهضة للتغريب ورمز لطهارة الثقافة الإسلامية والتقاليد والأعراف الوطنية.

على مدار أكثر من عقدين، نفّذت العديد من التحركات الاحتجاجية ضدّ هذا الحظر، وأفرزت رموزاً للنضال النسوي السعودي ضدّ ظلم يختزل إرادة سياسيّة لإقصاء المرأة عن المجال العام وتعزيز تبعيتها للرجل، وبات يشكل أحد أهمّ القضايا على جدول أعمال الناشطين الحقوقيين وفي النقاشات العامّة والإعلامية. وتعدّ حملة الناشطة السعودية «وجيهة» من أبرز التحركات الاحتجاجية التي انطلقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وساهمت في تدويل حظر القيادة وجعلها محطّ اهتمام وانتقاد واسع بين الحقوقيين.

^٤ Saudi Women Who Fought for the Right to V, T. 18 Sarah Aziza, October

^٥ Drive Are Disappearing and Going into Exile, The Intercept <https://pulitzercenter.org/reporting/saudi-women-who-fought-right-drive-are-disappearing-and-going-exile>

^٦ Madawi Rashid, 2013, A Most Masculine State: Gender, Politics and Religion in Saudi Arabia, Cambridge University Press

دور ممثلي المجتمع المدني ومشاركتهم وانخراطهم في القضية

انطلقت بوادر الحراك النسوي المناهض لقوانين المنع في العام ٢٠٠٧، مع تأسيس مجموعة من الناشطين وأبرزهم منال الشريف، صفحة على الفيسبوك باسم #Women2Drive. ثمّ توالى الحملات وبرزت كلّ من Women's Right و Saudi Women to Drive in KSA.

من الصعب الحديث عن حراك نسوي مجتمعي، بوصفه حركة مستقلة معارضة للنظام وقادرة على رفع المطالب بكلّ حرّية واستقلالية، في ظلّ التوظيف التعسّفي للقوانين والتضييق المتواصل ضد الناشطين من خلال الرقابة على الأنشطة والإنترنت، وحملات التشويه والتخوين والحرمان من فرص العمل والاعتقالات (Pomed, 2018). لكن على الرغم من ذلك، عوّلت العديد من القوى النسائية على استثمار علاقاتها داخل منظومة الحكم للدفع نحو إقرار إجراءات عملية لصالح قيادة المرأة للسيارة، عبر إقامة تحالفات مع العناصر السياسية المؤثرة والاستفادة من ضغوط الوضع الإقليمي والدولي (Haifa Jawad, 2018).

بهذا المعنى، تبرز الاستراتيجيات التي تعوّل عليها مجموعات الحراك، وتبلور نسبياً في مقاربة الحركات الاجتماعية وأشكال السياسات التنافسية التي تضعها في حالة صدام. إذ على الرغم من حالة التضييق على الناشطات النسويات، مثّلت وسائل التواصل الاجتماعي الإطار الأمثل للتعبير عن غضب جماعي انعكس بكتابة المقالات حول الوضع الاجتماعي وانتهاكات حقوق الإنسان، كما فعلت وهيجة حويدر، مع الرفض التام لكل أشكال التمييز ضدّ المرأة السعودية.

فتحت هذه التحركات الاحتجاجية المجال أمام بناء حركة اجتماعية نسوية، وتحويل مسألة القيادة إلى قضية ذات قيمة رمزية، كونها تعكس حالة الظلم والحرمان المسلط على المرأة السعودية، بالإضافة إلى تنظيم تحركات متعدّدة قادتها المدونات السعوديات وأبرزهن إيمان النفجان وإيمان الشريف. ونجحت هذه التحركات في حشد الدعم الدولي الحقوقي وبناء أشكال جديدة من الضغط الشعبي على الحكومة السعودية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. وساهمت ثورات الربيع العربي وتبسيط الضوء على الواقع السعودي في انتشار هذه الحملات المندّدة بالانتهاكات الحقوقية محلياً ودولياً. ونتيجة هذه المتغيّرات وانتشار ظاهرة الحراك الاحتجاجي في كلّ البلدان العربية، تحدّث نحو ٤٠ امرأة سعودية، بشكل جماعي، قرار حظر القيادة، عبر حملة #Women2Drive، التي أطلقت في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١١، وحظيت بتغطية إعلامية دولية. تمّ تطوّرت فعالية هذه الحملات الاحتجاجية مع حملة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ التي أطلقتها مجموعة ناشطات ضدّ حظر القيادة، وقدمن خلالها عريضة جمعت ١٦ ألف توقيع، على الرغم من القيود التي فرضتها السلطة والحملات المناهضة التي نظّمتها مجموعات أخرى محسوبة على السلطة والقوى المحافظة.

الاستراتيجيات والتكتيكات: تأطير المشكلة وإعداد جدول الأعمال

ساعدت المتغيّرات الحاصلة منذ بداية ثورات ما يُعرف بالربيع العربي، في زيادة محاولات السلطة السعودية في احتواء كلّ أشكال الاحتجاج عبر التعبير عن نوايا الحسنة سياسياً، وتداخل ذلك مع تزايد علانية الاحتجاج النسوي ضدّ ديناميات السلطة المرشّخة للظلم الجندي مؤسّساتياً وهيكلياً، والتصدي للمعايير الاجتماعية التعسّفية والقوالب النمطية المكرّسة لدونية المرأة وتبعيتها للرجل المحرّم. ومع هذا السياق، تبلورت حملة Women2Drive في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١١، مباشرة بعد إطلاق سراح الناشطة منال الشريف، وعرفت زخماً إعلامياً دولياً ومحلياً في مرحلتها الثانية (٢٠١٣-٢٠١٤).

منذ بداية الحراك الاحتجاجي ضدّ حظر القيادة على مواقع التواصل الاجتماعي، استهدف الناشطات سياسات الدولة وانتقدتها بشكل مباشر، لا سيّما لناعية تعزيزها انعدام المساواة الجنديرية وعدم إشراك المرأة، بدلاً من النقاش حول طبيعة المجتمع السعودي والطبقة

^١ Saudi Arabia : 2018 October 16, POMED Project on Middle East Democracy No Country for Bold Women

^٢ <https://pomed.org/saudi-arabia-no-country-for-bold-women>

^٣ Saudi decree allowing women to drive cars, T. 18 Haifa Jawad, September 2018, is about politics, not religion, The Conversation Journal <http://theconversation.com/saudi-decree-allowing-women-to-drive-cars-is-about-politics-not-religion-84809>

الدينية المهيمنة. وعلى عكس العديد من التوقعات، عبّرت الاحتجاجات النسوية المتعلقة بمنع قيادة المرأة وفرض ولاية الأمر عن الآثار الاجتماعية العميقة للتمييز الممارس بحق المرأة، بتصادم واضح مع ممارسات السلطة السياسية التي رفضت تسييس المطالب وحاولت توظيفها في إطار المساومة على النفوذ مع قوى المجتمع السعودي.

إلى ذلك، اعتبرت الناشطات في حملة Right2Dignity أن حظر القيادة متجذّر بعمق إسوق بكثير من حالات الاضطهاد الأخرى، ويتقاطع مع باقي معوّقات الدمج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة السعودية. لذلك تتوافق إستراتيجيات هذه الحملات مع أهداف النشطاء المدافعين عن الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية الرأي... في هذا السياق، وبفضل الحملات التي نظّمت، استطاعت الناشطات تأسيس شبكات من المناصرين على مواقع التواصل الاجتماعي وتقدير رؤى بديلة وأشكال جديدة للحراك، بعيداً من المجموعات النسوية المقرّبة من دوائر السلطة والمتناغمة مع الوتيرة البيطئية للإصلاح، وهو ما أدّى إلى وضع هذه القضية ضمن أولويات النقاش الحقوقي الوطني والدولي.

عرفت حملة رفع حظر القيادة تطوّرات متسارعة مع بداية صعود ولي العهد الحالي بصورة المنقذ والضامن لحقوق المرأة السعودية، وشهدت مجموعات الحراك انقسامات بين مقاربة الإنضواء في المشروع الوطني (الحسم) أو العمل ضدّ خيارات الدولة (حر اليمن).^٨

العوامل المؤثّرة أو اللحظات التحولية أو الشبايك السياسية

في العام ٢٠١٦، أعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عن رؤية ٢٠٣٠، وروّج لها باعتبارها خطة إصلاحية اجتماعية واقتصادية طموحة، تهدف إلى التخلي التدريجي عن منظومة الاقتصاد الريعي، تمهيداً لفتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي، وهو ما يجبر السعودية على التعويل القوى العاملة النسائية والشبابية. ونتيجة ضغط الحراك النسوي وبرامجاتية صنّاع القرار، ولا سيّما ولي العهد، في السعودية، أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز مرسوماً ملكياً في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ يسمح بقيادة المرأة للسيارة، على أن يبدأ تنفيذه في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٨.

في هذه المرحلة، أثبتت الإصلاحات في مجال حقوق المرأة أن المملكة في طريقها إلى التحديث، إلّا أن سلسلة الاعتقالات التي استهدفت الناشطات البارزات في حملات رفع حظر القيادة، تضع القانون والسياسات العامة السعودية في دائرة التناقض.

ارتبط الحراك الاحتجاجي ضدّ حظر القيادة بمراحل تغيير الخيارات السياسية لصنّاع القرار في المملكة العربية السعودية. بدأت الشعارات بالمطالبة بتغيير العقليات، ثمّ تحوّلت سريعاً بعد العام ٢٠١١ إلى التعبئة الشعبية ضدّ حالة الحرمان الجماعي من قيادة المرأة للسيارة وانتقاد سياسات الدولة، ولاحقاً شهد الحراك خلال حملة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الحشد الجماهيري الأكبر ضدّ المظالم وإعلان الرفض الكلي لجميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، فضلاً عن أن قضايا المرأة السعودية لم تأت من باب المساومة السياسية أو دحض أبوية السلطة. وأبرز تلك الحملات ذكر هويتنا وأسمائنا، إنضواء ضمن حركة حسم الحقوقية، ولائحة العار بأسماء الرافضين لتحرير المرأة (Le Renard, A ٢٠١٤).

اللحظة التحولية المؤثّرة

تشكّل القيادة الحاكمة السلطة المطلقة والمرجعية الوحيدة لتحديد حقوق الإنسان وحدودها، لذلك ارتبطت مسألة رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة بشخص ولي العهد الحالي محمد بن سلمان منذ العام ٢٠١٦، واعتبرت أحد الإنجازات التي تؤشّر إلى وجود نوايا تغييرية لصالح بعض القضايا دون غيرها. وقد ركّز الخطاب السياسي للقيادة السعودية الجديدة والشابة على قضايا الإنصاف وتمكين المرأة، والانفتاح على تحركات القوى المؤثّرة بين الناشطين الحقوقيين، وهو ما مهّد إلى تأسيس المسار التحويلي الذي يمكّن المجتمع السعودي من دخول مرحلة ما بعد الوهابية.

إلى ذلك، تجلّت علاقة الدولة السعودية بالدين تاريخياً من خلال تحالف قائم على مصالح متبادلة بين شيوخ الوهابية، وهي مذهب ديني يتبع اجتهدات محمد بن عبد الوهاب وذات خلفية متشدّدة، وعائلة آل سعود الحاكمة. تبنّى صنّاع القرار خلال السنوات الأخيرة، العودة إلى نموذج الإسلام المنفتح والمعتدل الذي كان قائماً قبل العام ١٩٧٩، على الرغم من ترسّخ قراءات المذهب الوهابي المتشدّدة للدين في العقلية السعودية. لكن هذا التخلي السياسي عن المقولات المتشدّدة للدين لم ينعكس بقوة في التشريعات أو السياسات الاجتماعية، بل اقتصر وفق المتابعين على رفع التحريم عن الأنشطة الفنية والترفيهية مثل زيادة دور السينما والحفلات الغنائية...

في المقابل، وظّفت مجموعات الحراك النسوي ديناميات التغيير نحو أجنحة أكثر تحرراً، ورفعت سقف المطالب من قيادة السيارة إلى رفع ولاية الأمر، خصوصاً أن المجتمع السعودي بدا مهياً للإصلاحات الاجتماعية والثقافية على الرغم من تجذّر الطابع المحافظ داخل هذا المجتمع.^٩ في الواقع، يؤدّي التناقض بين ممارسات السلطة السعودية لإخضاع المرأة وبعض مبادئها القابلة للتحقق اجتماعياً ومؤسسياً إلى زيادة التساؤلات حول آليات صياغة السياسات العامة، وما إذا كانت تسعى لتكريس مصالح دوائر الحكم انطلاقاً من مقاربة حقوقية (نسق تدريجي مراعي للعقلية الاجتماعية المحافظة) أم أنها مجرد مقاربة تسويقية لصورة تحديثية للمملكة. عملياً، إن مؤسسة اللامساواة الجندرية من قبل السلطة السعودية جعلت آليات التحوّل لمعالجة الظلم محدودة، وتنطوي على مستويات عالية من التسييس. لذلك حرصت القيادة السعودية الحالية على تمكين المرأة من حق قيادة السيارة مع الحرص على الترويج لهذه السياسة التحويلية كهيئة ملكية وليس استحقاقاً حقوقياً، بدليل إعادة إنتاج نسويات الدولة واعتقال رموز مجموعات الحراك غير المنضوية في منظومة المساومات السياسية على قضايا المرأة.^{١١}

بصورة عامة، استثمرت حملات رفع حظر القيادة في المتغيّرات الاجتماعية، وأبرزها صعود جيل جديد من الناشطات النسويات الشابات، وتطوّر مستويات الوعي حول عبثية استمرار الانقسامات بين الجنسين، وصولاً إلى اعتبار طلب الهجرة واللجوء والتظلم لدى الهيئات الدولية بمثابة أشكال احتجاجية. وهو ما يشير إلى أن مسار التحوّل في هذه الحالة يتمثّل في تغيير أشكال التعبير عن الظلم بحذ ذاته، والاستناد إلى فيديوهات أو طلبات اللجوء إلى الدول الغربية وفضح حالات الاضطهاد التي تمارس بحق المرأة في الخارج، بما يزيد من قوّة تأثير الحراك الاحتجاجي على المواطن السعودي وإجراج صنّاع القرار أمام الرأي العام الغربي.

النتائج السياسية

تبين حيثيات رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة بما تتضمّنه من تعاون متبادل بين الناشطين الحقوقيين وصنّاع السياسات في المملكة العربية السعودية، أشكال توظيف السلطة لقضايا المرأة، والتي تمثّلت بالتسويق لموجة التحديث الجديدة من جهة، وكبح الحراك النسوي والسيطرة على دينامياته بعد سلسلة من الاعتقالات للناشطات في إطار الانتصار للقوامة الذكورية من جهة أخرى.^{١٢} ومن المرجح أيضاً أن يكون هذا التغيير الإيجابي في علاقة الدولة بالمرأة استجابة لتحديات السياسة الاقتصادية لما بعد مرحلة النفط والتوجّه العام نحو سياسات التقشّف، لا حاجة للاستجابة إلى منظومة الحقوق والحريات. ويوضح هذا النموذج لصنع السياسات العامة كيفية تلاعب السلطة وصيغ هيمنتها على الأشكال الجديدة من العمل الحقوقي النسوي، والاستيلاء السياسي الكامل على نجاحات التعبئة الاجتماعية بدليل إعادة إنتاج الظلم واعتقال الناشطات.

تتالت الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز مكانة المرأة في المملكة العربية السعودية مع وصول الملك سلمان إلى الحكم، بدءاً من إصدار المرسوم الملكي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والذي منح المرأة حق قيادة السيارة اعتباراً من حزيران/يونيو ٢٠١٨، يتبعه قرار السماح

^١ Eldar Mamedov, ٦ November ٢٠١٧, The Discontents of the Saudi

^٢ "Moderate Islam" Project, Lobe Log Journal

^٣ /https://lobelog.com/the-discontents-of-the-saudi-moderate-islam-project

^٤ Nora Doajji, From Hasim to Hazm : Saudi Feminism beyond Patriarchal

^٥ Bargaining, in Salman's Legacy: The Dilemmas of a New Era in Saudi Arabia,

^٦ Madawi El Rasheed (ed) 2018, Oxford,

^٧ Madawi Al-Rasheed, Saudi Women : Navigating War and Market, Middle

^٨ ١٨, East Centre Blog

^٩ http://blogs.lse.ac.uk/mec/2017/12/18/saudi-women-navigating-war-and-market

^{١٠} Francoise De Bel-Air, Nasra M.SHAH, Phillippe Fargues & Usamah

^{١١} Alfadhan, Possible Impact of Saudi Women Driving on Female Employment

^{١٢} and Reliance on Foreign Workers

^{١٣} http://gulfmigration.org/media/pubs/exno/GLMM_EN_2017_04.pdf

^{١٤} A Society of Young Women: Opportunities of Place, ٢٠١٤, Le Renard, A

^{١٥} Power, and Reform in Saudi Arabia. Stanford, CA: Stanford University Press

للنساء بالدخول إلى الملاعب الرياضية للمرة الأولى، بالإضافة إلى مرسوم ملكي يكلف وزارة الداخلية بصياغة تشريع لتجريم التحرش الجنسي. في إطار الحصول على الدعم السياسي والمجتمعي لرفع التعسف الجندي ولتضييق نطاقات السياسات العامة، عملت السلطة على تصنيف النشاط غير المنضويين في منظومتها بالخونة للوطن والعلماء لدى السفارات الأجنبية، إذ نشرت مواقع إخبارية صورهم مرفقة بكلمة «خائن» على وجوههم.

الجدول الزمني للمشكلة

يبيّن التقرير الذي قدّمته الجهات الحكومية السعودية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) أن عدد حالات العنف ضدّ المبلغ عنها في العام ٢٠١٧ بلغ نحو ١٠٥٩ أمام المحاكم، من ضمنها نحو ٣٤٨ حالة عنف جسدي، ونحو ٥٩ حالة عنف منزلي، ونحو ٦٥ حالة اعتداء جنسي.

ازداد الاهتمام الإعلامي المحلي والدولي بوضعية المرأة السعودية، ولا سيّما بعدما أصبحت تتمنّع بالكثير من الفرص المهنية والاقتصادية بعد تمكينها من كل المستويات التعليمية منذ عقود (Liv Tonnessen, ٢٠١٦).^{١٤}

ويعود هذا الحراك الحكومي المجتمعي ضدّ العنف الجندي الممارس بحق المرأة إلى العام ٢٠١١، عندما أطلق الملك عبد الله مبادرته التاريخية في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وتقضي بكسر الحلقة المفرغة لحالة التهميش والاستبعاد الممنهج ضدّ المرأة، عبر منحها بعض الحقوق السياسية، مثل التصويت في الانتخابات والمشاركة في الانتخابات البلدية والمجالس الاستشارية، بالشكل الذي "يتوافق مع الشريعة".

دور ممثلي المجتمع المدني ومشاركتهم في القضية وانخراطهم بها

غالباً ما تبلور الحراك المجتمعي ضدّ ظاهرة العنف الجندي داخل دوائر السلطة، أو منظّمات موالية لها، ما يدفع إلى تحليل سردياتها ومواقفها الداعمة لتمكين المرأة السعودية، من منطلق استبطان علني أو خفي للمنظومة الذكورية.

اليدية من سرديات حملة «ما خفي كان أعظم» التي تعدّ نموذجاً في هذا السياق، كونها تظهر علاقات التقارب والأفضلية التي يحظى بها بعض الفاعلين في المجتمع المدني لدى صناع القرار ودوائر صياغة السياسات العامة، ما يؤكّد على النهج الحكومي الانتقائي لمتبوع فيما يتعلق بقضايا المرأة وحقوقها، خصوصاً أن العلاقة بين الفعل المجتمعي وتغيير السياسة مشروط مسبقاً بموافقة المؤسسات الرسمية للدولة ويبنى وفقاً لعلاقة التأثير المصاحب، ومن دون أن يخضع للتفاوض والتشاور الجديّ حول محتوى وأهداف التشريعات المناهضة للعنف. على سبيل المثال، لم تتطرق المنظّمات الحكومية النسائية والجمعية المنضوية في الحملة المناهضة للعنف المنزلي إلى أشكال حماية المرأة من عنف أجهزة الدولة والاعتصاب الزوجي... ولم تؤدّ إلى صياغة سياسات عامة ضامنة لاحترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان (قيم المساواة والقضاء على القوانين والسياسات التمييزية).

تُعَدُّ حالات التعسّف التي تتعرّض لها المرأة السعودية موضوعاً مثيراً للجدل، وغالباً يتمّ التطرّق إليه كأحد مفارقات التاريخ المعاصر، لأن واقع انعدام المساواة الاجتماعية والتمييز ضدّ المرأة يتعايش مع مستويات عالية من الرخاء الاقتصادي، ويتشابك معقد ومرسّخ تاريخياً بين منظومة القمع الاجتماعي وقيودها التي تستمدّ شرعيّتها من بعض الاجتهادات الدينية وتتمأسس في الأحكام القانونية. وبالتالي، يشكلّ فهم الوضع الحالي للمرأة السعودية تحدّياً حاسماً، نظراً للخصائص المؤسّسائية للتعسّف والعنف الجندي التي تتألّف من ديناميات التشابك بين العوامل القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ونتيجة حالة عدم الاستقرار الحقوقي التي تخلقه القوى النافذة في السعودية، ومن خلال المواجهة بين سياسات التغيير والاعتراف بحقوق المرأة، والتراجع الدراماتيكي للسلطة عن هذه الحقوق متى دخلت حيز التنفيذ.

في ظلّ العولمة المتزايدة، تستخدم النسويات والناشطات في العديد من البلدان ثلاث استراتيجيات على الأقل لتمكين المرأة وإحداث تغييرات متساوية وهي: آلية السياسة النسائية داخل مؤسسات الدولة، وبناء شبكة للدفاع عن القضايا خارج المؤسسات الرسمية، وتطوير ممارسات الحركات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية التي تهدف إلى الإنتاج الثقافي، ورفع الوعي وخلق المعرفة. لقد جعلت الدولة القمعية والبطريركية والسلطوية في السعودية من الصعب للغاية على الناشطات الاستفادة من جميع هذه الاستراتيجيات بفعالية، لذلك تعوّل بعض مجموعات النسوية على علاقاتها ودرجات قربها من دوائر اتخاذ القرار.

الخلاصة

من الواضح أن الاستراتيجيات التي استعملها الناشطون للضغط على الحكومة والدفع نحو إقرار قانون رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة بمرسوم ملكي، قد تفاعلت بالأساس مع السياق التغييري العام الذي يروّج له خيار استراتيجي لولي العهد السعودي من جهة، وتحوّل يتبنّاه صنّاع القرار في السياسات العامّة الخاصّة بتمكين المرأة من دون ضغط مجتمعي، وهو ما يشكّل إنكاراً شبه تام لسنوات طويلة من نضال الناشطين وتضحياتهم.

وبما أن قيادة المرأة للسيارة لطالما مثّلت نقطة استغراب لدى الرأي العام العالمي، وحظيت بمستويات عالية من التغطية الإعلامية، كونها تختزل الحلقة المفرغة لأشكال الاضطهاد الجندي، عملت القيادة السعودية الحالية على توظيفها سياسياً ضمن إستراتيجيتها للتغطية على خيارات عسكرية وتجاوزات حقوقية أخرى مثل حرب اليمن، والمجاعة في اليمن، وسجناء الرأي في السعودية، واعتقال الناشطين... كذلك مثّلت هذه السياسة الإصلاحية ضرورة لتشتيت القوى النافذة في السعودية واختبار درجات ولائها للقيادة الجديدة التي اختزلت السيادة الوطنية في شخصها.

نموذج حالة

قانون مناهضة العنف المسلط ضد المرأة

خلفية القضية

إن المشروع الوطني للإصلاح، المعروف برؤية ٢٠٣٠، الذي رُوِّج له ولي العهد السعودي محمد بن سلمان كأحد مسارات التغيير، جَدَّد الأمل في تضيق الفجوة بين القوى المجتمعية ومؤسسات الدولة إنطلاقاً من بناء وعى أكبر بالحقوق.

نظرياً، تتضمن رؤية ٢٠٣٠ ديناميات الإصلاحات التقدمية واعتراف السلطة بحقوق الفئات المهمشة اجتماعياً وحمايتها من سطوة مصالح القوى المحافظة المهيمنة وجهاز البيروقراطية، فضلاً عن مدها بهوامش أكبر للتحرك. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة السياسية التنموية أسست لتبذلات جريئة لصالح المرأة السعودية، إلا أن ارتباطها بشخصية ولي العهد، بدلاً من طرحها كسياسات مجتمعية، جعلتها تشهد انتكاسات وتراجع، ما أعاق تحقيق هذه المكاسب.

تتبلور معالجة التفاعل السياسي والتشريعي مع ظاهرة العنف المُسلط على المرأة في المملكة العربية السعودية، عند تقييم مدى نجاعة السياسات العامة في حماية حقوق المرأة في دولة يتجذر العنف الجندري والتمييز داخل مؤسساتها، وكذلك عند تحليل ديناميات واستراتيجيات الحراك التي يرفعها النشطاء المنخرطون في حملات حظر كل أشكال العنف الأسري والاقتصادي والتهميش وولاية الأمر والاتجار بالبشر... عملياً يتشكل النضال من أجل حقوق النساء في السعودية وفقاً لاستراتيجيات حدّتها وعملت عليها الحكومة السعودية بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني للتصدّي لمعدّلات العنف

^{١٧} وفاء الحكي، السعودية حملة للنساء دون نساء، مجلة ميم، ٤ ديسمبر ٢٠١٧، <https://meemmagazine.net/2017/12/04/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D>

Women's Activism in Saudi Arabia: Male Guardianship, Liv Tonnessen
, and Sexual Violence, CMI Michelsen Institute
<https://www.cmi.no/publications/file/5696-womens-activism-in-saudi-arabia>

الاستراتيجيات والتكتيكات: تأطير المشكلة وإعداد جدول الأعمال

تبنّت العديد من مؤسسات المجتمع المدني برامج اجتماعية وتوعوية تتّدد بتفاقم مخاطر ظاهرة العنف الجندري، وأطلقت حملات مثل «و ما خفي كان أعظم» ضدّ العنف المنزلي (مؤسسة الملك خالد الخيرية في آذار/مارس ٢٠١٣). وارتكزت هذه الحملة المدعومة من الحكومة السعودية على كسر الصمت حول حالة التطبيع الاجتماعي والمؤسّساتي مع ظاهرة المرأة المعتّقة والتأسيس للتوعية بحقوقها.

اعتمدت إعلانات الحملة على إظهار ملامح التعنيف على عيون نساء منقّبات، مع إضافة جملة «هناك شيء لا يمكن تغطيته»، مندّدين بارتفاع عدد النساء المعتّقات بشكل متزايد. وشدّدت هذه الدعوات المجتمعية على ضمان الحماية الاجتماعية للمرأة والأطفال من العنف، من خلال مساهمتها وفتح المجال العام والدوائر السياسية والتشريعية لمناقشة مظاهر انعدام المساواة والظلم الاجتماعي المنتشرة في السعودية، بالتوازي مع مشروع قانون «نظام الحدّ من الإيذاء» الذي قدّمته مؤسسة الملك خالد الخيرية إلى مجلس الشورى (خالد الشايع، ٢٠١٦).^{١٥}

مارست العديد من المنظّمات الدولية، ومن ضمنها الأمم المتّحدة، ضغوطات على صنّاع القرار في السعودية، بهدف صياغة قوانين واضحة تراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتجرّم العنف المُسلط على المرأة.

أمّا على صعيد نشاط منظّمات المجتمع المدني، فيتبيّن أن بسبب مركزية الحكم في السعودية وسطوة الدولة على غالبية مكّونات المجتمع المدني، ظهرت علاقة تعاون محكمة بتبعية المنظّمات غير الحكومية للخيارات الحكومية، لا سيّما على مستوى برامج ومبادرات تمكين المرأة المعتّقة. في حين تساعد مجموعة من الجمعيات والمنظمات الحكومية السعودية في قضايا حقوق المرأة من خلال إعداد البيانات الميدانية والعمل على تنفيذ وإنجاح خطط طويلة المدى تتوافق مع التوجّهات الحكومية للقضاء على العنف الأسري والتوعية القانونية والتمكين الاقتصادي (Throneburg Butler، ٢٠١٥).^{١٦}

العوامل المؤثرة أو اللحظات التحولية أو «الشبابيك السياسية»

شرّع قانون الحماية من الإيذاء في آب/أغسطس ٢٠١٣ نتيجة تفاعل سياسي وتشريعي مع حملة «ما خفي كان أعظم»، ولكن ما زالت العديد من الأطراف الحقوقية محلياً ودولياً تنتقد غياب آليات تفعيل تشريعاته أو قدرته على حماية المرأة المعتّقة في ظلّ تواصل ضمنيّ لولاية الأمر وتجنّد ثقافة العنف والهيمنة الذكورية، فضلاً عن غياب الثقافة الحقوقية وتبعية المرأة مالياً للرجل المعتّف.

يبدو أن الحراك ضدّ ظاهرة العنف الجندري تشكّل كامتداد لمسارات التغيير والإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي اضطرت السلطة السعودية لتبناها بهدف تطويق مخاطر الربيع العربي (Van Geel، ٢٠١٧).^{١٧} لكن الحملة الوطنية للتصدّي للعنف ضدّ المرأة بقيت أسيرة الفكر الذكوري المؤسّساتي لصنّاع القرار، وعُيّب العنصر الأنثوي عن هذه الحملة التي تبنّت شعار «تمكين المرأة تمكين للمجتمع» (٢٠١٧)، ما جعلها محطّ انتقادات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي. ومن هنا، أعاد إحياء المطالب بتجريم العنف ضدّ المرأة إظهار قدرة النشطاء الجدد غير المهيمن عليهم من السلطة، على تعبئة الشارع افتراضياً وجذب انتباه الرأي العام السعودي حول المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لاستمرار هذه الممارسات الإقصائية والعنصرية الذكورية المُكرّسة لدونية المرأة. ولا يزال هناك الكثير من أشكال العنف التي يتغاضى عنها المشرّع السعودي والناشطون الحقوقيون، مثل الاغتصاب والتحرّش الجنسي، ليس فقط

^{١٥} خالد الشايع، ٢٠١٦، المرأة السعودية ضحية قوانين لا تحميها من العنف، العربي الجديد، <https://www.alaraby.co.uk/society/2016/11/25/%D8%A7%D9%84%D9%85%DD8%A7%D9%84%D8%B9%9%81>

^{١٦} The Times: Are They a-Changin'? Saudi Law", ٢٠١٥. Throneburg Butler, T. Finally Addresses Domestic Violence with its Regulation on Protection from Abuse." Iowa Law Review, ١٢٣-١٢٥.

^{١٧} Whither the Saudi Woman? Gender Mixing, " ٢٠١٢. Van Geel, A. Empowerment and Modernity." In Saudi Arabia between Conservatism, The . VA-oV, Accommodation and Reform, edited by Roel Meijer and Paul Aarts Hague: Netherlands Institute of International Relations "Clingendael." http://www.clingendael.nl/sites/default/files/20120000_research_report_rmeijer

بسبب الوصم الاجتماعي أو صمت الضحية وعدم لجوئها إلى العدالة، بل أيضاً لحاجة النساء لمحرّم التبليغ وعدم تجاوب الأجهزة الأمنية والقضائية الدينية المحافظة.

اللحظة التحولية: التحوّلات المؤثرة

أقرّت السلطة السعودية العديد من القوانين الداعمة لحقوق المرأة السعودية أو العاملة الأجنبية، أبرزها التشريعات العقابية ضدّ الاتّجاه بالبشر (٢٠٠٩)، حقّ التصويت والترشّح على المجالس البلدية (٢٠١١)، تجريم العنف الأسري والمنزلي (٢٠١٣ و ٢٠١٧) بالإضافة إلى الرفع التدريجي لقيود المحرّم أو ولاية الأمر (٢٠١٥ و ٢٠١٧)، بالإضافة إلى مرسوم ملكي لقيادة السيارة (٢٠١٧).

منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، بدأت الحركة النسائية النسوية المنفردة والمشتّتة مع سمر البدوي التي قاومت التعنيف الممارس عليها من والدها قضائياً وتصدّت لمنظومة وليّة الأمر عندما رفض زواجها، إلّا أن التغيير التدريجي في واقع المرأة السعودية بدأ رسمياً مع الخيارات والسياسات التي تبناها الملك عبد الله، وتهدف إلى تخفيف القيود القانونية والدينية والاجتماعية، من خلال الإدماج والتمكين من دون القضاء الفعلي على مقوّمات ومبررات الاضطهاد المتأصلة بعمق والمترسّخة في عقلية المجتمع ومؤسّسات الدولة.

تتسارع اللحظات التحولية في السياق السعودي، كلّما تصاعدت الانتقادات حول السياسة الخارجية أو ازدادت ضغوطات القوى النافذة داخلياً، وغالباً ما تتعرّز حقوق المرأة في إطار كبح القوى الإسلامية المحافظة الضاغطة أو التسويق للسياسة الليبرالية الجديدة بقيادة ولي العهد الحالي.

النتائج السياسية

تزامنت هذه الحملات المُندّدة بالعنف المُسلط على المرأة مع تحرك رسميّ تقوده وزارات الشؤون الصحيّة والعمل والتنمية الاجتماعية والحرس الوطني، يهدف إلى إنجاح برنامج «الأمان الأسري الوطني»، الذي يُعتبر تنويحاً لمساعي وتوصيات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بتمكين المرأة وتعزيز دورها الفعّال في التنمية المستدامة وفقاً لـ«رؤية المملكة ٢٠٣٠».

يروّج صنّاع السياسات في السعودية أن هذه الرؤية ترتبط بشكل وثيق بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان، كونها نصّت صراحة على عدد من هذه الحقوق، وأرّزها الحق في التربية والتعليم والتدريب، والحق في العمل، وحماية الأسرة، وتمكين المرأة.

وفي هذا السياق، شكّل قانون «الحدّ من الإيذاء» إطاراً مرجعياً للالتزام الرسمي بالحماية الاجتماعية للمرأة، عبر دمج هذه الاستحقاقات واقعيّاً بإنشاء إدارات الحماية من الإيذاء في مختلف المحافظات، والمتابعة المستمرة لضحايا التعنيف من خلال إحداث دور ضيافة لاستقبالهم في مرحلة أولية إلى جانب التعاون مع مكّونات المجتمع المدني من خلال برامج وطنية للتأهيل والتوعية والتمكين الاقتصادي والقانوني لضحايا العنف المنزلي.

تشيد الحكومة السعودية في مختلف المناسبات الوطنية والدولية بالتعاون المنتظم الحاصل بين صنّاع القرار ومكّونات المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة الخاصة بقضايا المرأة، بالإضافة إلى التشاور حول أشكال تنفيذها وتقييم أثرها. وبذلك تكون السياسات الاجتماعية المعنية بمواجهة عقلية اللامساواة الجندرية وأنماطها المؤسّساتية قد تبلورت فعلياً في خضم الحراك السياسي والحقوقى المتزامن مع ثورات الربيع العربي، التي ندّدت بانعدام المساواة المتجنّد ثقافياً واجتماعياً وفقاً لمصدر حكومي، مقدّمة توصياتها بضرورة معالجتها وإزالة القيود المفروضة على المرأة السعودية.^{١٨} أيضاً من المهمّ تجاوز معايير وممارسات متجنّرة ضمن منطق البيروقراطية الحكومية السعودية الذي يكرّس فعلياً مفاهيم «الولاية» و«المحرّم»، ليس باستراتيجيات إصلاحية سطحية بل بتدابير تراعي

^{١٨} United Nations, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women CEDAW, Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Consideration of reports submitted by States of the Convention 18 parties under article <https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N16/304/49/PDF/N1630449.pdf?OpenElement> (٢٠١٦)

الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتشريعية والسياسية لهذا النمط من التمييز الجندري المتجذر في الوعي الجمعي والبناء المؤسساتي للدولة.

الخلاصة

يمثل العنف المُسلط على المرأة أحد أشكال انعدام المساواة الجندرية المنتشرة عالمياً، لكن بالتزامن مع موجة التحديث التي تشهدها السعودية تظهر ضرورة الاعتراف بحالة التداخل بين العوامل المؤسسية والمرسخة للعنف القائمة على أساس العقلية الاجتماعية وأيضاً الهوية الوطنية.

ترتبط ديناميات إنتاج إنعدام المساواة الجندرية، بما تستبطنه من أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي، بسرديات الخطاب الوطني الذكوري لصنّاع القرار في السعودية، وتتقاطع مع المقولات الدينية المُكرّسة للأفضلية الذكورية عبر مفهوم «القوامة للرجل». بالتالي، ونظراً للطبيعة المتداخلة لحالة العنف المُسلط على المرأة في السعودية، تواجه كلّ مقاربة إصلاحية تحدّيات حقيقية أهمّها إعادة مراجعة تمثيل المؤسسات العامة للمرأة ولدورها داخل المجتمع، وبناء علاقات بين الجنسين على أساس المواطنة بدلاً من الأعراف الاجتماعية والاجتهادات الدينية التي تجذّر دونية المرأة.

في السياق السعودي تتغلغل حالة العنف المُسلط على المرأة في عقلية المجتمع، ويتم تشريعها كممارسات اجتماعية مُسلم بها إلى درجة إعادة إنتاجها في إطار السياسات العامة للدولة، سواء في التعليم والصحة والعمل والمشاركة السياسية وغيرها، ومع بروز إشكالية استيعاب هذه الدونية في سياق تفكير العديد من النساء بأنفسهن.

نموذج حالة

مطالب إبطال ولاية الأمر

خلفية القضية

يركّز هذا البحث على الحراك النسوي السعودي ضد نظام «ولاية الأمر»، الذي أظهر أشكالاً وقوى ضغط جديدة وظفت الفضاء الافتراضي لتمير مطالبها والحشد لحقوقها لدى الرأي العام السعودي والدولي، ونتج عنه إصدار قانون رفع ولاية الأمر في الشؤون الإدارية في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ولا سيّما في مجال الصحة والتعليم.

في الواقع، تحتاج المرأة السعودية إلى تصريح موثّق قانوناً من أولياء أمرها الذكور للتمكّن من القيام بأي شيء تقريباً ترغب به في حياتها الروتينية، وذلك بموجب مرسوم القانون الأساسي للمملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٢ الذي لا يضمن المساواة بين الجنسين.

ونظّمت الكثير من حملات الحراك النسوي، وأبرزها تلك التي نظّمتها مجموعة من الناشطين مثل هالة الدوسري ولجين الهذلول، على الرغم من المعارضة الشديدة من الكثير من فئات المجتمع، وحملت عنوان «إنهاء الولاية على المرأة» و«أنا وليّة نفسي» في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وانطلقت هذه الحملات تحت شعارات مختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي مثل «تمكين المرأة بلا ولي»، «سعوديات يطالبن بإسقاط الولاية»، #معاً لإنهاء ولاية الرجل على المرأة، وأيضاً #StopEnslavingSaudiWomen. ويعتبر الكثير من الناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان أن رهن كل تحركات المرأة السعودية، مثل السفر والتعليم والمقاضاة والعمل وغيرها، بموافقة أو رفض المحرّم الذكر، سواء كان الأب أو الزوج أو الابن أو حتي العمّ، هو في أصل حالة الاضطهاد والممارسات التمييزية بحق المرأة (Stephan Kalin, ٢٠١٩).

الجدول الزمني للمشكلة

في السنوات الماضية، شكّلت حملة رفع الولاية مثلاً واضحاً عن تطور الوعي الحقوقي حول ضرورة إشراك المرأة السعودية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وتمكّنت مجموعات الحراك النسوي من المطالبة بالحقوق تزامناً مع إعلان ولي العهد السعودي الحالي «رؤية ٢٠٣٠»

(٢٠١٦)، وتعدّ التقارير الدولية المُنددة بالآثار السلبية لنظام الوصاية في المملكة العربية السعودية وأبرزها تقارير منظمة «هيومن رايتس ووتش». تكرّس منظومة «ولاية الأمر» منذ إقرارها بموجب تشريعات العام ١٩٩٢، تبعية المرأة المطلقة للمحرّم الذكر وإلغاء مواظنتها، وتظهر عقلية ترسخ دونيتها في مقابل التطبيع مع فكرة الفوقية الذكورية بحجج دينية وأعراف اجتماعية مثل القوامة. وقد تدخلت بعض منظمات المجتمع المدني، مثل جمعية «حماية حقوق المرأة والدفاع عنها» بقيادة وجيهة الحويدر وفوزية العيوني، للتصدّي وتفكيك الوصاية الذكورية على المرأة السعودية من خلال تنظيم الحملات وتقديم عرائض إلى الملك ومجلس الشورى السعودي.^٢

دور ممثلي المجتمع المدني ومشاركتهم في القضية وانخراطهم فيها

أصبحت مسألة تغيير السياسات الحكومية والاعتراف بالمزيد من حقوق المرأة ضرورة ملّحة للناشطات السياسيات والنسويات في المملكة العربية السعودية، خصوصاً أن فترة الرفاه النفطي ضمنت تمتّعها بمستويات تعليم عالية وثقافة حقوقية متقدّمة.

في الواقع، إن الفجوات بين وعي المرأة المتزايد بحقوقها والتضييق التام على حضورها في المجال العام من دون موافقة المحرّم تدل على السياسات المُمنهجة للدولة والمغلقة بتبريرات دينية لإقصاء مشاركة في الحياة العامة. وتتاين ردود فعل النساء السعوديات على هذا الاستبعاد المترسخ تاريخياً وقانونياً نظراً إلى اختلافات اهتماماتهن وخلفياتهن الطبقية والاجتماعية، إلّا أن الحراك ضدّ هذا الشكل من التمييز المُسلط على المرأة كان عرضة للانتقاد من قبل مجموعة من الصحافيات والحقوقيات بشكل علني في بدايات الألفية الثانية. أدّى نموّ الحراك الاحتجاجي والزخم الإعلامي الدولي حول التحوّلات الاجتماعية وسيناريوهات التغيّر السياسي في المملكة العربية السعودية، بالتزامن مع حراك وثورات ما يُعرف بالربيع العربي، إلى تعزيز تحركات بعض الناشطات السعوديات لرفع منظومة ولاية الأمر.^٣ واستثمرت الناشطات الجوّ العام للتعبير عن غضب جماعي من دولة تشرّع العنف الجندري، وأطلقن حملة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان #StopEnslavingSaudiWomen، لاقت دعماً كبيراً من مجموعات الحراك المختلفة مثل الحقوقيات الناشطات المستقلات والشابات الجامعيات وشباب حركة حسم وناشطات نسوية الدولة.

تميّزت هذه الحملات المطالبة برفع ولاية الأمر بتنوّع دوائر وخلفيات الناشطين، وقد تمّ التصدّي لها بحملات مناهضة ورافضة لهذه التحوّلات الاجتماعية العميقة، قادتها ناشطات إسلاميات، وأطلقن حملات مثل «ولي الأمر يعرف ما هو أفضل لي»، ودعت للحفاظ على الأعراف ومقومات الهوية الإسلامية للمملكة واحترام التشريعات القرآنية، وحصدت نحو ٥٤٠٠ توقيعاً. تقاطعت هذه التحركات الاحتجاجية مع باقي حملات رفع حظر القيادة وحملة بلا دي التي طالبت بالمشاركة السياسية للمرأة.

على الرغم من أن غالبيتها تقام على مواقع التواصل الاجتماعي، إلّا أن أنشطة مجموعات الحراك تنتظم من خلال تحركات جماعية ومكتّبة ذات شعارات ومطالب موحّدة، وهو ما خلق أنماطاً جديدة للتفاوض مع المنظومة القمعية للسلطة والمجتمع، وفرض الاعتياد على وجود المرأة وطرح قضاياها بشكل متكرّر وصريح.

هذه التكتيكات لمجموعات الحراك النسويين والحقوقيين والمثقفين ورجال الدين المعتدلين وأشخاص عاديّين من جنسيات مختلفة، جعلت من الفضاء الإلكتروني والحضور الإعلامي والحملات على مواقع التواصل الاجتماعي مساحة وشكلاً من أشكال الصمود ومقاومة الأيديولوجيا الإقصائية للمملكة العربية السعودية، التي تتمثّل بسياسات الفصل وعدم الاختلاط والتمييز الجندري والظلم المُسلط على المرأة واعتقال الناشطات... إلى ذلك، تتفق مجموعات الحراك حول غالبية المطالب، لكن غياب الحركة الاجتماعية الموحّدة والهيكلي

^٢ Perpetual Minors: Human Rights” (HRW (Human Rights Watch)، ٢٠١٨. “Abuses Stemming from Male Guardianship and Sex Segregation in Saudi Arabia”.

<https://www.hrw.org/news/2007/11/15/saudi-arabia-rape-victim-punished-speaking-out>

^٣ Al-Rasheed, Madawi, ‘Caught Between Religion and State: Women in Saudi Arabia’, in Bernard Haykel et al. (eds.), Saudi Arabia in Transition: Insights on Social, Political, Economic and Religious Change, Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠١٥, pp. ٢٩٢-٣١٣.

^{١٩} Stephan Kalin, ٢٠١٩, “Saudi Woman’s flight rallies opposition to Male Guardianship”, Reuters, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-women-guardianship/saudi-women-flight-rallies-opposition-to-male-guardianship-idUSKCN1P427Y>

بإنهاء نظام وصاية المحرّم على المرأة السعودية.^{٢٣}

والجدير ذكره أن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز ضدّ المرأة، أعربت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ عن قلقها من منظومة الوصاية الذكورية على النساء في السعودية، وطالبت السلطة بالسماح للمرأة أن تتمتع بكلّ حقوقها الأساسية، مثل التعليم والسفر والزواج والعمل وإجراء المعاملات الإدارية، المنصوص عنها بموجب إتفاقية CEDAW ، ودعت إلى اتخاذ خطوات فورية لإنهاء وصاية الرجل على المرأة السعودية.

اللحظة التحويّلة: التحوّلات المؤثّرة

في أعقاب الانتفاضات العربية في العام ٢٠١١، شهدت المملكة العربية السعودية انتفاضة مفاجئة للمعارضة السياسية، التي قدّمت التماسات للانتقال إلى نظام ملكي دستوري، فيما أعلنت المنظّمات السياسية ومنظمات حقوق الإنسان عن تنظيم احتجاجات على نطاق ضيق، ونشرت دعوات للاحتجاج الشعبي على الإنترنت.

في هذا السياق، عرفت الحركة النسوية تطوّراً وبّنت قدرة في التأثير على الرأي العام المحلي والدولي، لا سيّما للاحية الحصول على حقوق الإنسان الضامنة للمواطنة.

تسعى المنظّمات النسائية للتغيير التدريجي من خلال آليات التفاوض والنقاش، وتناول قضايا النساء إعلامياً، واستخدام الفضاء الافتراضي، وإشراك المواطن العادي في مسار كامل لإعادة تمثيل المرأة داخل المجتمع السعودي كعنصر فاعل وراشد من دون محرم.

نجحت هذه المنظّمات النسائية في تطوير مقاربات للدفاع عن حقوق المرأة، تتناسب مع الطبيعة القبلية المحافظة للمجتمع السعودي، وبلورت صياغات منطقية توازن بين الثقافة المحلية ذات الطابع الذكوري وأحكام النصّ الديني، فضلاً عن مراعاة المتغيّرات في كل المجتمعات الحديثة بفعل التنمية الاجتماعية والعولمة.

تتميّز الحالة السعودية بمأسسة أشكال التمييز ضدّ المرأة، وهو ما يستوجب التركيز على رصد أشكال التفاعل، سواء التوافق أو التصادم، بين ثلاثة أطراف فاعلة وهي صنّاع القرار وقوى الضغط التقليدية ونشطاء المجتمع المدني غير الرسمي. ومن المهم إعادة النظر في قانون رفع الولاية باعتباره خياراً سيادياً للتوجّه نحو النيوليبرالية وليس تغييراً لفلسفة الدولة وتخليها عن النموذج الديني السلفي في علاقتها مع المرأة.^{٢٤}

النتائج السياسية

لاستكشاف آثار هذه التحوّلات الاحتجاجية ضدّ الوصاية الذكورية على المرأة السعودية، راوحت السلطة الحاكمة بين الإصلاحات السطحية وإعادة مأسسة هذه المنظومة عبر تكريسها في الحكومة الإلكترونية. ويظهر هذا الخيار السياسي حرص صنّاع القرار على الحفاظ على واقع الاضطهاد والتعسف الجندي وإعادة إنتاجه بصورة «ناعمة»، وهو ما يتبيّن من خلال رفض معالجة السياسات المكرّسة لتبعية المرأة بشكل جذري والحرص على استدامة آليات القهر ضدّ المرأة إرضاء لقوى محافظة نافذة سواء دينية أو قبلية أو اجتماعية، خصوصاً أن الأولوية لمواجهة الاضطرابات والتهديدات لوحدة السعودية وقوتها الجيوسياسية.^{٢٥}

لذلك يعدّ تفاعل السلطة السعودية مع هذه المطالب خجولاً، بحيث لم تقرّ سوى بعض القوانين التي تحدّ من وصاية ولي الأمر على المرأة في العام ٢٠١٧، فيما بقيت تشريعات تجريم العنف والتحرّش

التنظيمي الرسمي جعل من الحراك النسوي السعودي المناهض لولاية الأمر أو حظر قيادة السيارة متعدّد المراكز والأقطاب تتوافق حيناً وتتصادم حيناً آخر، وكذلك ذو طابع تشبيكي للاحية الترابط فيما بينهم، وقطاعي مؤلّف من أساتذة وطلّبات وموظفات ونسويات إسلامية وليبرالية ومهاجرات.

الاستراتيجيات و التكتيكات: تأطير المشكلة وإعداد جدول الأعمال

نحج هذا الحراك بإقرار العديد من قوانين تمكين المرأة والحدّ من نظام ولاية الأمر بدعم من القيادة الحالية.

أولاً، استقطب العديد من المنظّمات النسائية دعم أفراد فاعلين من الأسرة المالكة والنخبة السياسية والمثقفة وبعض رجال الدين المؤثّرين على الرأي العام السعودي ودوائر صناعة القرار، وهو ما منحها الصدقية والمهنية في التعامل مع قضايا المرأة السعودية.

ثانياً، لم تقم هذه المنظّمات النسائية نضالاتها في جدالات مجّانية وعقيمة حول المفاهيم النسوية ذات الخلفية الغربية أو المصطلحات الجنسانية، بل حرصت على التماهي مع مصطلحات ذات مرجعية دينية إسلامية احتراماً للعلاقة الترابطية المتينة بين المجتمع السعودي والمخزون الثقافي والأخلاقي المحافظ.

ثالثاً، ونظراً لافتقار المنظّمات النسائية للقواعد الشعبية المساندة، اختارت التغلغل في النسيج المجتمعي وترويج أفكارها من خلال إدماج العديد من الأسر والمستفيدين في الأنشطة الجمعياتية، وتمويل الدورات التكوينية والإشراف عليها، وإقامة المشاريع الصغرى لصالح النساء، وجمع التبرّعات...

أخيراً، يتميّز الحراك أجمعياتي النسوي في السعودية بلجوئه وتوظيفه الناجح لمواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد والمدوّنة فضلاً عن إجراء المقابلات التلفزيونية للترويج لفكرة الدفاع عن حقوق المرأة السعودية وتفسيرها للمتلقّي العادي، باعتبارها استراتيجية للتعبئة الشعبية والضغط على صنّاع القرار للوقوف ضدّ الفئات النافذة والرافضة لهذا الحراك الساعي لتحقيق الصالح المشترك وفق ما يؤكّد مناصروه.^{٢٦}

كذلك خلقت هذه التحوّلات المجتمعية، المساندة والمناهضة، أشكالاً معقّدة من المشاركة المواطنة في مناقشة توجّهات السلطة الحاكمة، ما دفع صنّاع القرار إلى إعادة النظر في هذه الإشكالية ومراجعة بعض القوانين.

العوامل المؤثّرة أو اللحظات التحويّلة أو «الشبابيك السياسية»

لعبت وسائل الإعلام الاجتماعي دوراً رئيسياً في حشد وتعبئة التحوّلات الاحتجاجية لرفع «ولاية الأمر»، التي أسّست لأشكال تضامن ضمن دوائر الناشطين الحقوقيين والنسويين على المستوى المحلي والدولي، وأبرزها حملة #TogetherToEndMaleGuardianship.

ويهدف الحراك النسوي ضد منظومة الوصاية الذكورية على المرأة السعودية إلى خلق نطاقات للمقاومة والمعارضة، تتجاوز هيمنة الدولة وأجهزتها الأمنية، وتستثمر في إقبال السعوديين على مواقع التواصل الاجتماعي. ليس من الصعب الاستنتاج أن حملات مثل Women2Drive، فتحت المجال أمام الناشطين الحقوقيين لمناقشة أكثر عمقاً، لا لتنظيم مؤسّساتي يكرّس دونية المرأة من خلال انتقاد التوظيف الأيديولوجي المتشدّد لبعض الاجتهادات الدينية على مستوى السياسات العامة، ولا سيّما في مجالي التعليم والعمل. وعبر التفاعل بين مختلف مظاهر التحوّلات الاحتجاجية النسوية عن تصميم جدّي في تحقيق تغيير اجتماعي وبيروقراطي جذري، وهو ما برز من خلال زيادة أشكال الضغط المجتمعي على صنّاع القرار السعوديين. على سبيل المثال كرّست مجموعات الحراك حملة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر لرفع الحظر عن قيادة المرأة بإصدار عريضة تطالب

^{٢٣} Haykel, Bernard et al., 'Introduction', in Bernard Haykel et al. (eds.),

Saudi Arabia in Transition: Insights on Social, Political, Economic and

Religious Change, Cambridge: Cambridge University Press

Bel Trew & Catherine Philp, Saudi Arabian Women Urge End to Male

Guardianship Laws, The TIMES, September ٢٠١٧, <https://www.thetimes.co.uk/article/saudi-arabian-women-urge-end-to-male-guardianship-laws-mf762sg78>

^{٢٤} Nathan J. Brown, "Why Won't Saudi Arabia Write Down Its Laws?"

Foreign Policy, January ٢٠١٣, ١٣.

<http://foreignpolicy.com/2012/01/23/why-wont-saudi-arabia-write-down-its-laws>

^{٢٥} Nora Doajji, From Hasam to Hazm : Saudi Feminism beyond Patriarchal

Bargaining, in Salman's Legacy: The dilemmas of a New Era in Saudi Arabia,

Oxford, ٢٠١٨ (Madawi El Rasheed (ed

وأجندات تمكين المرأة وإشراكها في المشهد السياسي والاقتصادي والمجتمعي وفق ما نصّت رؤية ٢٠٣٠ مجرّد وعود سياسية.

لكن في المقابل، أحدثت بعض الإصلاحات التشريعية الصغيرة تغييراً إيجابياً ومحقّقاً للكثير من النساء السعوديات، إذ تخلصت كثيرات من جزء من المعاناة اليومية بعد إقرار حق المطالبة بالطلاق والحصول على النفقة وحق الحضانة.

الخلاصة

من الواضح أن الحراك النسوي الحقوقي في المملكة العربية السعودية حقّق نقطة تحوّل مؤثّرة عبر الضغط المتواصل لتعزيز حقوق المواطنة، خصوصاً أن غالبية التحرّكات الاحتجاجية سعت للحصول على تعديلات تشريعية تكسّر كرامة المرأة وحقوقها في دولة الحق والقانون، بدلاً من مكتسبات تبقى رهينة مرسوم ملكي أو لعبة تموضع سياسية.

لا يوجد مسار بسيط لهذه التحرّكات الاحتجاجية أو طرق واضحة لقياس أثرها على السياسات العامّة، ولكنها تبشّر بفتح المجال لإشراك المرأة عبر قدرة مجموعات الحراك على التعبئة ورفع المطالب إلى الدولة من خلال اتباعهن إستراتيجيات تدويل قضاياهن وحالات الاضطهاد التي تعاني منها المرأة السعودية.

وعلى الرغم من أن هذه التحرّكات الاحتجاجية على ولاية الأمر لم تتجسّد ميدانياً بمظاهرات حاشدة أو اعتصامات بل اقتصرّت على أشكال احتجاجية فردية أو تعبئة للرأي العام عبر حملات إلكترونية، لكنها أصبحت مصدر قلق بسبب نقد سياسة المملكة، قد تؤدّي

إلى لحظة ثورية تنبئ بخطورة الحشد الاجتماعي القوي وقدرته على زعزعة منظومة ولاية الأمر، وأيضاً وصاية الأسرة الحاكمة نفسها على المجتمع السعودي.

غالباً ما تستمدّ هذه الأنظمة السياسية ديمومتها وشرعية حكمها من توافق ضمني مع المنظومة الاجتماعية الذكورية السلطوية، بمعنى أن ترسيخ تعسف ولي الأمر على المرأة السعودية هو تجسيد روتيني لواقع التفرد بالسلطة في مستوى أعلى. وبالنسبة إلى مسألة رفع ولاية الأمر، وعلى عكس العنف المسلط على المرأة أو حظر قيادة السيارة، تأتي استدامته من ضرورة ضمان استمرارية النظام السياسي نفسه، لا سيّما أن تعزيز المساواة الجندرية ليس إلّا فخاً بالنسبة إلى صنّاع القرار، سيدفع أقوى قوّة في المجتمع السعودي للانقلاب عليها وأبرزهم المحافظون الذي يشكّلون جزءاً كبيراً من المجتمع الرفض لهذه التحوّلات الاجتماعية.

إلى ذلك، انعكست أجندات التغيير الاقتصادية، أي سياسات الخصخصة والليبرالية الجديدة، على المفاهيم المتعلّقة بالجنس والحقوق، ويعتبر انتعاش الحراك النسوي نتاجاً لتداعيات ثورات الربيع العربي (٢٠١١)، أمّا تخلي السلطة السعودية عن بعض الممارسات المعادية والمتعسّفة بحق النساء فيتشابه ليس فقط مع سياق الإكراهات الاقتصادية لفترة ما بعد النفط، بل أيضاً استجابة لبعض المطالبات الحقوقية التي تهدّد الرسوخ الوجودي للنظام، إلّا أن هذه الاستجابة "الحقوقية" مشروطة غالباً بتطبيق الحدود الشرعية والحفاظ على السلم الاجتماعي وأخلاقيات المجتمع المحافظ وخصوصيات الواقع نفسه.



المراجع

The Arab Spring and Online Protests in Iraq». (٢٠١٤) Al-Rawi, Ahmad
https://www.researchgate.net/publication/27776886_The_Arab_Spring_and_Online_Protests_in_Iraq

الدستور العراقي(٢٠٠٥).

http://www.iraqinationality.gov.iq/images/constitution_ar.pdf

السومرية نيوز(٢٠١٧) «نص قانون حرية التعبير بعد اضافة تعديلات عليه من التحالف الوطني». <https://www.alsumaria.tv/news/210815/>

الموسوي، ناصر. عمران (٢٠١٥). قراءة في مشروع قانون : (حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي). <https://www.hjc.iq/view.2718/>

حداد، فنار. في عبد الجبار. فالخ (٢٠١٨) «حركات الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا».

http://eprints.lse.ac.uk/88294/11/Faleh_Iraqi%20Protest%20Movement_Published_Arabic.pdf

يونامي(٢٠١٧) «تقرير عن حقوق الإنسان في العراق من كانون الثاني إلى حزيران ٢٠١٧»
file:///C:/Users/Jashim/Downloads/UNAMI_HRO-OHCHR_report_Jan-Jun_2017-ARABIC_Final.pdf

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثاً وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقاً وأسفاً من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محددة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاحقاً أساسياً في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.



معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub